

محاضرة حول المرأة
(رؤية تاريخية وراهنة)

تمهيد

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية أو العربية، لا بد من أن نتطرق - بصورة مباشرة وغير مباشرة- لازمة مجتمعنا الفلسطيني في إطار الأزمة العامة للمجتمعات العربية- بالمعنى المعرفي الشمولي الذي يقوم على ان مجتمعنا عموماً ، لا تعيش ، أو تنتسب إلى زمن حداثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري ، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط أو الأزمنة القديمة أو إعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف أمراً يكاد يكون طبيعياً بوسائل اكرهية وعنيفة أحياناً ، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى .

ان تراكم هذه المظاهر في حالتنا السياسية الفلسطينية عبر أدوات وعلاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا ، لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص -للرجل أو المرأة- المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب ، بل تمتد الأزمة الى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراد من النساء والرجال على حد سواء ، بما يعمق مظاهر الهبوط السياسي على الصعيد الوطني ومظاهر التخلف والتبعية على الصعيد الاجتماعي الداخلي

في مثل هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي - الصهيوني ، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية و الفقر و التخلف العام ، يمكن تناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية ، و هي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان و يتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقيّة أو العنصرية أو غير ذلك . و لكن إقرارنا بإمكانية توفر هذه الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة ، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا ، المتمثلة في الجذور الاجتماعية و الثقافية و التاريخية ، التي تشكلت و ترسخت بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي ، الذي توحد في كل مراحل تطوره ، القديم و الحديث و المعاصر ، في النظرة أو الموقف من المرأة ، الذي يقوم على أنها امرأة وُلادة أو زوجة أو خادمة أو معشوقة و غير ذلك من الصفات و المفردات التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة و الصفات المادية أو الجسدية بعيداً عن سمات التفكير و التدبير و تحمل المسؤولية ، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن ، حول نظرة الرجل إلى المرأة ، التي ما زالت تقوم على الاضطهاد و الدونية و حرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها ، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية و ما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولمة و بعض دور الأزياء و الأفلام السينمائية ، و بعض الكتب و المجالات و وسائل الإعلام ... الخ باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة .

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كإمتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف التراثية و الموروثة المشوهة التي تتجدد يومياً في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف عبر الأزمة الراهنة في بلادنا ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً و أخيراً بالتصدي لأزمة مجتمعنا كله بكل أبعادها ، ذلك لأن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه الأزمة العامة ، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم الظاهري أو الشكلي لبنيان مهترئ ، فالعمل الإصلاحية لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية ، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الاغاثي - السائد اليوم عندنا في الظروف المعقدة الراهنة - يظل عملاً هامشياً ، غير أساسي ، لن يقضي على الفقر و الحاجة كما لن يسهم في تعزيز الصمود و المقاومة بقدر ما يسهم في خلق قيم سالبة.

- فالحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا هو حديث عن أزمة مجتمعنا الفلسطيني، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فالخصم الأول للمرأة هو المجتمع بأغلاله وقيوده وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً .

- فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة يفترض البحث عن وسائل جديدة لتطوير دور المرأة وعدم الاكتفاء بالشعار العام تحرر المجتمع.

بالطبع إن الحديث عن قضية المرأة لا يتوقف أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل ويجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وتقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، المجتمع العربي كما هو معروف- مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف (الرأسمالية نظام قهر ونظام أبوي عبر النظام الطبقي)، وفي هذا الجانب ساتناول - بصورة مكثفة- بعض المفاهيم ذات العلاقة بالمرأة والتخلف في بلادنا، وساركز هنا على مفهوم العائلة باعتباره مفهوماً مركزياً في التفكير الاجتماعي العربي سواء على صعيد الوعي العضوي او على صعيد الوعي الطبيعي.

- **مفهوم العائلة:** مشتق لغوياً من عال، أعال، يعيل، الأولاد هم العيال، والأب هو المعيل، والأسرة من اسر أو استعباد أو تآزر أو مناصرة . (خاتم الزواج محبس) وفي موضوع الأسر (أو الحبس) حديث للرسول "أوصيكم بالنساء فإنهن عندكن عوان (أسيرات)" العقد الفريد -ج3 والغزالي "يوصي الزوجة أنها يجب أن تقدم حق الزوج على حق نفسها أو أن تكون مستعدة في الأحوال كلها للاستمتاع بها كيف شاء" ص267 .

- الولاء العائلي يقوم على عصبية الدم والتماسك والمناصرة ... الخ (المصالح الطبقيّة مهمة في العائلة... تصبح عائلتان) .

- نظام العائلة الذي نتحدث عنه (أو العشيرة أو الحامولة... الخ) ارتبط بنشوء نظام الملكية الخاصة وهو نظام (أو مرحلة) خسرت فيها المرأة سيادتها ومساواتها، ونشأ النظام الأبوي (كما يقول انجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) - (ربما مر العرب بنظام الأمومة الذي ارتكز على نمط إنتاج اقتصادي يقوم على جمع الثمار والصيد... الخ)

- بالنسبة لنظام الأمومة، يرى بعض الباحثين، "زهير حطب": تطور الأسر العربية إن المرأة في العصر الجاهلي كانت المرجع الوحيد وصاحبة السلطة في العشيرة حتى ان بعض القبائل انتسبت إلى المرأة: بني طاعنه، وبني طهيه.

- كما عرفت الجاهلية "نكاح الرهط أو نكاح الكثرة" (أن يدخل جمع من الرجال دون العشرة، فإذا حملت يحق لها أن تلحق الولد بمن تشاء منهم، ونكاح الاستبضاع، ونكاح البذل)

- بالمناسبة كلمة "الأسرة" مشتقة من الفعل "أسر" تزوج العرب الأسيرات ... الخ، وكذلك بالنسبة للغة اللاتينية "Famulus تعني العبد" و familia وتعني مجموعة العبيد التابعة لرجل واحد (على الشوك مفهوم الأسرة -الحياة- 1997/3/18) وكذلك الأمر في اللغات الأكاديمية والأشورية والعبرية والصينية.

- الحاكم في بلادنا يخاطب الشعب على أساس انه الأب، القائد، الوالد، كل الشعب أسرته... أو أسراه.

- العقلية القبلية لا تتطابق مع مفهوم الوطن وما يعنيه من انتماء... القبلية وطن البدوي وليس الأرض... الأرض متغيرة حسب خصوصيتها وجذبها، وهي ليست مملوكة لأحد... القبلية بديل الأرض والوطن

- من الخطأ الاستنتاج أن العائلة ثابتة في عالم متغير ربما تكون أكثر مقاومة للتغيير من المؤسسات الاجتماعية الأخرى ولكنها تتغير كلما تطور نمط الإنتاج والعلاقات. ومع بقاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة تحرص العائلات على التمسك بعاداتها القديمة مثل

بعض العائلات الفلسطينية التي تجمع بين الدين والتجارة ومصاهرة بعضها البعض للمحافظة على الرتب الاجتماعية.

- مجتمعنا هو مجتمع ذكوري.
- الاضطهاد في بلادنا ثلاثة أنواع: اضطهاد الفقير واضطهاد المرأة واضطهاد الطفل.
- العائلة النووية Nuclear انتشرت في بلادنا بصورة كمية او شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة، على أي حال، ان ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في اطار التوجه الحدائي.

* خصائص العائلة العربية المعاصرة:

- ما زالت عائلة تقليدية، ممتدة extended وأبويه بطيركية تسمح بتعدد الزوجات، والزواج من الأقارب، وكل عمل جيد ينسب لمجموع الأسرة وكذلك أي فعل مشين يلحق بالأسرة العار مبدأ الطاعة والامتثال وهو مبدأ ينعكس على المجتمع ككل (في الغرب الطاعة والمقاومة)
- وبالتالي فالمرأة عندنا - كما تقول "خالدة سعيد" - في المجتمع والثقافة كائن بغيره لا بذاته، كما يستدل من تحديد هويتها بكونها زوجة فلان أو بنت فلان أو أم فلان أو أخته... الخ. هي أنثى الرجل، هي الأم، أو الزوجة... تنسب إلى الرجل، وليس لها وجود مستقل عموماً (لا وجود للمرأة في شجرة العائلة)، ولأنها كائن بغيره فلا يمكنها في إطار التخلف أو الأوضاع التقليدية - أن تعيش بذاتها. وهي أيضاً في النظام الطبقي (في أوضاعنا العربية) هي عبدة العبد كما تقول "خالدة سعيد" (دراسة بعنوان المرأة العربية - مواقف - 1970) وهو موقف يشاركها فيه العديد من النساء الطليعات في بلادنا مثل: نوال السعداوي/ فاطمة المرنيسي المغربية/ وعالية شريف من تونس /وعائشة بلعربي من المغرب/ ورضوى عاشور/ وسلوى بكر/ وسكينة فؤاد/ وأحلام مستغانمي/ وتوجان فيصل/ وليلى خالد.
- وقبلهن ملك حفني ناصيف وهدى شعراوي / مي زيادة/ مفيدة عبد الرحمن بنت الشاطي/ لطيفة الزيات وفي فلسطين: ام خليل سلامة/ عصام عبد الهادي/ فدوى طوقان/ الروائية سحر خليفة.
- الإشكالية ان المرأة عندنا ليست فحسب "كائن بغيره" بل ان صورتها في التراث الشعبي، الماضي التقليدي والمعاصر، تعكس الصبر والصمت والتحمل والحشمة، إلى جانب الأمثال العديدة المسيئة للمرأة :

❖ ناقصة عقل ودين . حسب الحديث النبوي، (وهناك نص قرآني يقول بأن "نساءكن

حرث لكم أتوهن أتى شئتم" وآيات تبيح ضرب المرأة وهجرها.

❖ البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها.

❖ أمّن للشيطان ولا تأمن للنسوان.

❖ هم البنات للممات.

❖ شاور المرأة وخالفها.

❖ كيدهن عظيم.

❖ طاعة النساء بتورث الندم.

❖ الفرس من خيالها والمرأة من رجالها.

❖ ظل راجل ولا ظل حيط. (الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب)

- على أي حال رغم دخولنا الألفية الثالثة لا يزال وضع المرأة شديد التخلف والاستبداد والذل والاستعباد والضرب، وما زالت النصوص الدينية تختزل وتبسّط ، إلى مواقف مجحفة ومعادية للمرأة وحقوقها.

- غياب العلم والتعليم، وعدم إعطاءها الفرصة للعمل خارج المنزل، وعدم المشاركة في الإنتاج الاقتصادي (أو الاستقلال الاقتصادي)، وعدم المشاركة في العمل السياسي، وخاصة العمل المنظم والوعي الأيدلوجي، كل هذه العوامل تؤدي إلى حالة الاغتراب الذاتي عند المرأة.

- مع أهمية الإدراك بان وضع المرأة لا يتغير -بصورة شمولية وعامة- إلا بتغيير المجتمع نفسه وتحريره من التخلف والتبعية والموروثات الضارة.

- في مرحلة العولمة الرأسمالية اليوم، وفي ظل أنظمة رجعية ومتخلفة وتابعة، ظهر كثير من المشايخ الذين لم نسمع أصواتهم بعد هزيمة حزيران أو أثناء الهجوم الصهيوني على لبنان والعراق وما يجري في فلسطين من عدوان وصراع قوي مع العدو الصهيوني.... لم تهزمهم الدماء العربية، الآن فقط تذكروا أن خروج المرأة للعمل حرام، وعدم ارتدائها للحجاب حرام، وإطلاق اللحي والمسواك والجلباب... الخ. مع الجنوح للسلم والتطبيع والحوار مع العدو وتبرير القواعد الأمريكية في بلادنا... عصر الطفيلين والكمبرادور ورموز الفساد والجواسيس.... عصر الفجوات الهائلة في الثروة والدخل... عصر تزايد الفقراء والعاطلين عن العمل وأطفال الشوارع.

- قضية المرأة مرتبطة بالتحويلات في مجتمعنا (اقتصادية اجتماعية وسياسية، المترافقة مع التنوير والحدثة والعلم والديمقراطية) إذ لا يمكن في هذا الوضع المضطرب الهابط ان ننحاز للنساء كجنس بعيداً عن الإطار العام الذي يجمع بينها وبين الرجل: قضية التحرر الوطني والديمقراطي.

- في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين:

❖ الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ.

❖ الحيز الخاص: حقوقها داخل العائلة، واحترام دورها إلى جانب الرجل... وبضمان القانون.

- العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحدثة ومفاهيمها وبين المرأة. مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحدثة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فان الحيز العام، والحيز الخاص، مشدودين للقديم المتخلف.

- إضافة للتخلف، والاستبداد أو النظام الأبوي البطريركي، هناك الفقر الذي يدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة في بلادنا، بحيث تصبح مضطهدة المضطهدين وضوح جوانب الأزمة (اقتصادية وسياسية وثقافية) لا يلغي خصوصية وضع المرأة وجذور أزمتها التاريخية الموروثة.

- هذه الأزمة الموروثة لا يمكن حلها بمعزل عن الأزمة المجتمعية العامة، وأي حلول أخرى ترميم.

- وهذه القضية (قضية تحرر المرأة) يتحملها معاً الرجل والمرأة عبر إطار ظليعي سياسي منظم يهدف إلى التغيير وهنا تبدو الحاجة إلى نقد الخطاب النسوي بمنهجية علمية وإعادة بناءه.

- آخذين بالاعتبار أن تراجع دور الحركة النسائية انعكاس لتراجع دور الحركة السياسية وأحزابها الديمقراطية، في ظل الإسلام السياسي.

- والمشكلة في النخب السياسية التي برزت على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة دون الاهتمام بقضاياها.

- نكبة 1948 فرضت أوضاع طارئة وقاسية، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية رغم كل حالات المعاناة والاعتراب والظروف الصعبة الجديدة، كان الهدف التخلص من علة هذا الوجود واقصد بذلك التخلص من اللجوء والتشرد والمعاناة في المخيمات.

- ولكن المشكلة غياب حركات أو منظمات نسائية حتى عام 1964 "الاتحاد النسائي الفلسطيني" ثم "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965" -شكلية ونخبوية أيضاً.

- بعد هزيمة 67، شاركت المرأة في العمل الوطني بصورة عفوية ومنظمة (غزة يسرى البرري) تشكيل "لجنة العمل النسائي في الضفة" عام 1978 ثم "لجنة المرأة العاملة" 1980 و "لجنة المرأة الفلسطينية" 1981، و"لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" 1982... وكلها نخبوية عموماً.

- **المرأة والانتفاضة 87-93:** ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 1987، واستمرارها حتى عام 1993، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، بما دفع إلى تشكيل "المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف" لقيادة العمل النسائي، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية، أو الغير حكومية، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية

غير الحكومية التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي ، رغم اختلاف كل منها في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية ، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي ظلت في معظمها مرتبطة في تلك المرحلة- بالتزام معين بأحزاب وفصائل الحركة الوطنية .

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع ، دورا بارزا وملموسا بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة ، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة 7% من شهداء الأعوام 1987-1997 و9% من جرحى الانتفاضة، وأكثر من 500 معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة ،فيما قدمت المرأة حوالي 5.9% من شهداء انتفاضة الأقصى خلال الفترة 2000/9/29 – 2003/12/31 بمعدل 13.8 لكل 100 الف نسمة، إضافة لحوالي 9.7% من الجرحى بمعدل 2 لكل 1000 نسمة ، ومنذ انتفاضة الأقصى تم اعتقال أكثر من 300 امرأة، إضافة إلى 3 معتقلات رهن الاعتقال سابقا، ولا تزال 109 امرأة رهن الاعتقال ويشكلن 1.8% من إجمالي عدد المعتقلين الموثقين ومن هذه المعتقلات 40 معتقلة ما بين متزوجة وأماً، علاوة على معتقلتان أنجبتا في السجن وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية –عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاء عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة .

ومع هبوط وتائر النضال الشعبي العفوي والمنظم، على أثر مؤتمر مدريد عام 1990 ، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها خاصة مع تراجع وتفكك "المجلس النسوي الأعلى" ، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك الى مجموعات نخبوية ضيقة "لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافيا لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفا يستدعي طليعة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور" بما يؤكد "أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهياة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصا أقل للنساء مما كانت تتيحها الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية تضم أحيانا عددا كبيرا من النساء وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة ومجموعة موظفات كفوات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات ، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى الى علاقة (Patron-Client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة" .

- بعد اوسلو: استمرت الاوضاع كما هي، وزادت سوءاً الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل ممارسات السلطة الفلسطينية طوال الاثنا عشر عاماً الماضية، ولن يختلف الامر في ظل حكومة حماس بالنسبة للمرأة وخصوصاً الموقف الرجعي منها

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن ، هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي بمساواتها بالرجل في الحقوق ، و في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية و قضايا مجتمعتها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا ، و هي قضية

يتحمل مسؤوليتها الطليعة المثقفة من الرجال و النساء على حد سواء ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي - في ظل الأزمة الراهنة - يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى ، إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحرر المرأة في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، خاصة وأن طبيعة التطور المشوه في مجتمعنا ، وتعدد أنماطه ، وتباينها في القرية عن المدينة عن المخيم عن المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة ، رغم شكلية هذه التباينات التي تتوافق في النهاية أو الجوهر مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية ، والمفارقة ان العدد الأكبر من جماهير النساء في بلادنا -يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة ، بل وتحمل - بصورة طوعية أحياناً لاعتبارات دينية أو تراثية- النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري .

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي ، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيداً عن جوهره ، نقول ان الخصم الأول للمرأة هو -كما اشرنا من قبل- المجتمع بأغلاله وقيوده وفقره وتبعيته الناتجة عن تخلفه وعجزه عن التحرر الوطني والاجتماعي ، وليس الرجل زوجاً أو أماً أو أباً... إلخ -الذي يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد- فالمجتمع كسبب أولي و رئيسي ، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها و للجنس المذكر عموماً منذ نعومة أظفارها ، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة ، بدليل أنه يتعرض للاستغلال و الإضطهاد أيضاً و هذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر و الفقر و التخلف المشترك لكل منهما ، و هو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه و أسبابه .

أن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني ، و أجلت بصورة طوعية أو اكرهية ، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة ، من حقها علينا في الجبهة و جميع فصائل و أحزاب القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى- ان نقف إلى جانبها بكل وعي و التزام ، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة و الحرية الشخصية و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل أحزابنا الفلسطينية ، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة ، إذ ان تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلاً لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة ، الزوجة ، والأخت والأم بما يجسد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة . وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة الآن من أجل حقوقها الشخصية و الاجتماعية و المدنية أمر مشروع و ضروري ، خاصة في ظل تقاعس السلطة الفلسطينية عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية و القانونية ، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات و القوانين و الأنظمة القديمة ، مثل قانون حقوق العائلة لسنة 1954 المعمول به في قطاع غزة ، و قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 المعمول به في الضفة الغربية .

إننا في الجبهة الشعبية -نؤكد التزامنا ، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، بالوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية وحقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة -رغم أهميتها- المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم ، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور و النهوض ، لنصف المجتمع ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسية عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الاعتناق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد .

الواقع الاجتماعي للمرأة :

بالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزوجية والعمر يتضح لنا أنماط الزواج لكل امرأة، حيث أن نسبة 6.7 من النساء في الفئة العمرية (15-19) وهي سن المراهقة متزوجات. هذا مؤشر على انعكاسات الزواج المبكر على هذه النسبة من النساء حيث يؤدي عادة الزواج المبكر إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلى احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

المؤشرات

نستطيع التأكيد على عدد من المظاهر والمؤشرات الإيجابية الدالة على تطور دور المرأة في بلادنا

1. السكان: يقدر مجموع سكان الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2005 ، 3762000 نسمة، 63,7% في الضفة (2,102360 نسمة) و 36,3% في قطاع غزة (1,196591 نسمة) .
و يبلغ عدد الذكور من مجموع السكان 1,675867 نسمة، بنسبة 50,8% و الإناث 1,623084 نسمة ، بنسبة 49,2% أي بمعدل 102 ذكر لكل 100 أنثى .

2. القوى البشرية والعاملة : بالنسبة للقوة البشرية 15-64 سنة فاكثر البالغة 1918620 نسمة، فهي تتوزع بنسبة 50.4% للذكور أو ما يعادل (966984 ذكراً) و الإناث بنسبة 49.6% أو ما يعادل (951635 أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ 86.5% (823164 أنثى غير نشيطة اقتصادياً) ، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة 13.5% ما يعادل (128471 عاملة أي حوالي 15.4% من مجموع القوى العاملة البالغة 833000 عامل و عاملة كما في منتصف 2005) أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً 72.8% من إجمالي الذكور في القوة البشرية، أو نسبة 84.6% من إجمالي القوى العاملة بما يعادل (704529 عاملاً) في حين أن غير النشيطين من الذكور 27.2% .

"إن نقص فرص العمل ، و العمل بدون أجر في المشروعات العائلية ، و عدم احتساب عمل النساء في الزراعة و المنزل ضمن حسابات الدخل القومي ، كل ذلك أدى إلى أن تكون نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة من أخفض المستويات في العالم ، بل وفي منطقة الشرق الأوسط التي تصل نسبة عمالة النساء فيها 25% من مجموع القوى العاملة ، وهذا يوصلنا إلى استنتاج مفاده أن محدودية معايير مسح القوى العاملة (خاصة فيما يتعلق بالنساء) لا يعكس حقيقة الحياة العملية لعمل النساء ، كذلك فإن غياب المرأة عن القوى العاملة سببه إقصاء حقيقي للنساء".

3.نسبة الإناث من "مجلد أعضاء الاتحاد العام للقطابات حتى عام 1997 ، هي فقط 7,64% من المجموع الكلي البالغ 63054 منهم 58236 ذكور و4818 إناث" مما يدل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية .

4.الدور الضعيف للمرأة في الحياة السياسية العامة ، وفي مراكز صنع القرار إذ إن هناك وزيرة واحدة من بين 25 في مجلس وزراء السلطة ، كما يوجد 25 امرأة برتبة مدير عام من أصل حوالي 200 مدير عام حتى منتصف عام 2001 ، "وجميعهن في وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة وهي وزارات خدماتية عموماً ، أقرب للدور الإيجابي التقليدي للمرأة كأم وربة وبيت ، إذ لا توجد أي امرأة في منصب مدير عام في وزارات الصناعة والزراعة" ، كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب ، بالرغم من أن قانون الانتخاب الفلسطيني أعطى المرأة الحق في الترشيح والانتخاب ، فلا يوجد في المجلس التشريعي سوى خمس نساء من أصل 88 نائباً ، وكذلك الأمر بالنسبة للمرشحات في انتخابات المجلس اللواتي بلغن 28 مرشحة من مجموع 674 مرشحا أي بنسبة 4.1% ، وفي المجال السياسي نلاحظ عدم وجود أي فاعلية مركزية أو قيادية أولى لأي امرأة في أحزابنا السياسية ، فلا يوجد أي أمينة عامة لأي حزب سياسي ، ولا تتمتع النساء عموماً بمناصب قيادية ضمن الصف القيادي الأول .

5- يستحوذ قطاع الخدمات على نسبة 65% من المرأة العاملة ، ثم قطاع الزراعة بنسبة 20% ثم قطاع الصناعة بنسبة 15% (في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ) ، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي .

بالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من 25% من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقراً ، مضطرة للعمل بسبب استنهاد المعيل أو إعاقته أو أسرته ، وعدم توفر معيل آخر ، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة .

6- تشارك المرأة في الوزارات و المؤسسات الحكومية ، في السلطة الفلسطينية بنسبة لا تتجاوز 15% ، وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل ، إلا أن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة ، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية ، التي تمت على قاعدة التعامل مع "أهل الثقة" بعيداً عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة ، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة ، قد تزيد عن 50% تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسؤولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات -في الأزهر خصوصاً- بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم .

على أي حال ، تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي ، محدود ، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير ، اقتصر على وظائف محددة ، مثل سكرتيرة تنفيذية ، أو إدارية أو طابعة ، إلى جانب قطاع التعليم ، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في الحكومة ، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى 99.9% .

توزيع المشتغلات (15 سنة فأكثر) حسب المهنة الرئيسية للإناث في الأراضي الفلسطينية

النسبة (%)	المهنة الرئيسية	الرقم
2.9	المشروعات وموظفات الإدارة العليا والمديرات	1.
40.6	الفنيات والمتخصصات والكاتبات	2.
9.9	العاملات في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	3.
35.4	العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	4.

5.3	العاملات في الحرف وما إليها من المهن	.5
1.5	مشغلات الآلات وجموعها	.8
4.4	المهن الأولية	.9